

شارك في «منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي» المنعقد في بكين
بن راشد عقد محادثات مع رئيس مجلس الدولة الصيني

• جانب من جلسة المباحثات

وعداته. وأشاد تشيانغ بنهج الإمارات القائم على التسامح الذي جعل منها نموذجا في تهيئة المناخ الداعم للإبداع والترويج بالمبدعين وفتح الباب أمامهم للمشاركة في مختلف مسارات التنمية على أساس من احترام الكفاءات ومنحها كل مقومات النمو والازدهار في إطار من التنافس والتسامح الذي نجحت الدولة في تقديم أرفع نماذج الحضارية بمجتمع ثري بتنوع فريد لثقافته. وأكد أن النموذج التنموي المتميز الذي تمكنت الدولة من بثائه يساعد على تهيئة المزيد من فرص التعاون المثمرة بين الصين والإمارات لاسيما في المجالات الاستثمارية والعلمية والثقافية إضافة إلى مجالات الطاقة والتكنولوجيا في ضوء توافق الرؤى لمستقبل التنمية ورغبة مشتركة في توسيع دائرة التعاون نحو تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

على الدول التي تغطيها المبادرة ويصل عددهم إلى نحو 70 دولة، مؤكدا أن الإمارات تشارك الصين الرؤية الرامية إلى توسيع نطاق التعاون الدولي وبناء المزيد من جسور التواصل التي تعين العالم على مواجهة التحديات المشتركة لاسيما الاقتصادية منها. من جانبه، أعرب رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ عن تقديره للدور المؤثر الذي تضطلع به الإمارات على الصعيدين الإقليمي والدولي. في ضوء رؤية القيادة الإماراتية وحرصها على تفعيل إسهامات الإمارات كقوة دافعة لتطوير الإيجابي ليس فقط في إطارها العربي ولكن على المستوى العالمي الأشمل، منوها بالإنجازات التنموية الكبيرة التي حققتها الدولة في إطار مسيرتها الحافلة وما تتبناه من مشاريع وخطط مستقبلية تتواءم مع وعى كامل بمتطلبات التنمية القائمة على تحقيق رفاه المجتمع

مراعاة المصالح المشتركة، مؤكداً أن الزيارات المتبادلة واللقاءات المستمرة بين قيادات البلدين تمثل دفعة قوية للعلاقات الثنائية بما يعزز الرؤى المتوافقة نحو مستقبل حافل بالفرص، في حين شكلت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى الإمارات العام الماضي نقطة تحول استراتيجية بالغة الأهمية في العلاقات الثنائية بما حملته من تعبير عن مدى قوة الإرادة السياسية المشتركة في دفع هذه العلاقات إلى الأمام وتهيئة كافة الظروف لتمهيتها وترسيخ مساراتها.

وأعرب عن تقديره لرؤية القيادة الصينية الرامية إلى تعزيز علاقات التعاون مع المنطقة العربية والعالم، ونهج الانفتاح الذي تعبر عنه مبادرة الحزام والطريق التي تجمع عشرات الدول على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ذات المردود الاقتصادي الإيجابي الكبير

بدأ نائب الرئيس الإماراتي رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد، أمس، زيارة رسمية إلى الصين لترؤس وفد الإمارات رفيع المستوى في «منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي» المقام في العاصمة الصينية بكين بمشاركة نحو 40 من رؤساء وقادة الدول من مختلف أنحاء العالم ووفود نحو 150 دولة ومنظمة عالمية والذي يشكل الحدث الأهم على أجندة الصين للعام 2019.

وعقد الشيخ محمد بن راشد، أمس، جلسة مباحثات مع رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ، تناولت سبل تعزيز التعاون بين البلدين في ضوء الرؤى المشتركة لمستقبل العلاقات الثنائية وحرص الدولتين على تنمية وترسيخ الروابط التاريخية بين الجانبين والأخذ بمجالات الشراكة إلى أفق أرحب بما يخدم مصالح الشعبين.

وتطرق النقاش للفرص الكبيرة التي يمكن تفعيلها لتحقيق الأهداف التنموية العريضة للدولتين بما يمهّد لمرحلة جديدة من التعاون المثمر لمختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية، وكذلك الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة في إطار التعاون المستمر، وما يمكن أن تضفيه مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني قبل نحو ستة أعوام من إمكانات لتوسيع نطاق التبادل الاستثماري والتجاري والسياحي والثقافي ليس فقط بين الدولتين ولكن بين الصين والمنطقة العربية على وجه العموم بما تمثله الإمارات كقوة عبور محورية لأسواق المنطقة.

وخلال الجلسة، نوّه بن راشد بالازدهار الذي شهدته العلاقات الإماراتية الصينية في ضوء الأسس الراسخة التي تنطلق منها العلاقات النموذجية بين الدولتين من احترام متبادل وحرص واضح على

الدوحة شاركت في الدورة الاستثنائية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية

تأهيل 33 دبلوماسياً قوطياً
في القانون الدولي الإنساني

• سلطان السويدي وفريدة الخليلي خلال افتتاح الندوة

انطلقت أمس، أعمال الجمعية العمومية للدورة الاستثنائية 56 للمنظمة العربية للتنمية الإدارية على المستوى الوزاري. وشاركت قطر في أعمال الدورة، التي تجري في جلسات مغلقة، بوفد ترأسه مندوب قطر الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير إبراهيم السهلاوي. وتبحث الدورة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، ومن بينها إنجازات المنظمة عن العام 2019، إضافة إلى توصيات المكتب التنفيذي للمنظمة الذي انعقد أسس الأول الأربعاء.

إلى ذلك، انطلقت صباح أمس أعمال الندوة التعريفية بالقانون الدولي الإنساني للدبلوماسيين، بفندق الفورسيرون، التي تنظمها اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في قطر بالتعاون مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في المملكة المغربية، بمشاركة 33 دبلوماسياً بوزارة الخارجية، وتستمر أعمالها لمدة يومين.

وفي افتتاح أعمال الندوة أوضح وكيل وزارة العدل القطرية ورئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني سلطان السويدي، إن الندوة الثالثة تأتي في إطار التعاون وتبادل الخبرات المشترك بين اللجنتين الوطنيتين للقانون الدولي الإنساني في قطر والمغرب. وأضاف أن هذه الندوة هي الأولى التي تنظمها اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني القطرية مستهدفة فئة الدبلوماسيين، متمنيا أن تكون فاتحة لتعاون مستمر ومثمر بينها وبين المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية من خلال أنشطة مستقبلية تهدف إلى تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني وتنفيذه.

وقال: إنه في ضوء ما يعيشه العالم اليوم من اضطراب على نحو متزايد، وما تشهده العديد من الدول من نزاعات مسلحة يتم خوضها من قبل دول وجماعات مسلحة مختلفة، ومع كل ما يرافقها وما تخلفه من آثار مدمرة على الإنسان والأعيان والبيئة، بات من الضروري

أن يكون الجميع على علم بالقانون الدولي الإنساني، مشيرا إلى أنه من الممكن تجنب الفظائع والانتهاكات التي ترتكب في إطار هذه النزاعات في حال كان كل من القادة العسكريين والجنود والسياسيين ومجموع السكان المدنيين عارفين بصورة حقيقية بالقانون الدولي الإنساني وكيفية تطبيقه كما ينبغي.

من جانبها، أشادت رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في المغرب د. فريدة الخليلي، بمستوى التعاون القطري المغربي في مجال القانون الدولي الإنساني، وما يعكسه من رغبة مشتركة في تبادل الاستفادة من الخبرات لدى كل من اللجنتين واستثمارها في تطوير الأداء والنهوض بالمهام على الوجه الأمثل وإنجاح مهامها في نشر القانون الدولي الإنساني وتقديم المشورة التي قد تطلب منهما في هذا المجال القانوني الهام.

وأضافت أن المملكة المغربية جعلت من حماية منظومتها والنهوض بها التزاما دستوريا نصت عليه ديباجة دستورها لسنة 2011، وباعتبار أن مقتضيات القانون الدولي الإنساني نتاج لصكوك اتفاقية، فقد أولت المملكة المغربية هذه المقتضيات ما تستحقه في نظامها القانوني وتلتزم بالعمل على ملاءمة تلك التشريعات مع ما تستلزمه المصادقة على الاتفاقيات الدولية.

النيابة العامة السعودية توقع

مذكرة تفاهم مع نظيرتها الروسية

وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة في كلا البلدين، وكذلك المعاهدات الدولية التي يلتزم بها الطرفان. كما اتفق الجانبان على عقد الاجتماعات والمشاورات لتبادل الخبرات، ومناقشة الموضوعات المشتركة، بما فيها تلك التي تطرح في المنظمات والمحافل الدولية، وتبادل المعلومات والشؤون في المسائل المتعلقة بالتحضير للنظر في طلبات التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وعقد دراسات بحثية ومؤتمرات وندوات ونقاشات مشتركة وتبادل الزيارات حول المواضيع ذات الأهمية لأي من الطرفين.

بحث النائب العام السعودي الشيخ سعود المعجب، أمس، مع نظيره الروسي يوري تشابكا في العاصمة الروسية موسكو عدداً من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

ووقع الجانبان مذكرة تعاون بين النيابة العامة السعودية والنيابة الروسية، أكدت أهمية التنسيق بين الجانبين في مجال محاربة الجريمة وأشكالها المنظمة والإرهاب والفساد، وحماية حقوق الإنسان والحريات المشروعة.

واتفق الطرفان على أن تكون هذه المذكرة بموادها وبمونها المتنوعة، أساساً للتعاون في حدود اختصاصها، انطلاقاً من مبدأ المساواة والاحترام المتبادل

وحددت المذكرة طريقة التنفيذ عبر

الإمارات: تعزيز التعاون المشترك مع جورجيا

صعيد العلاقات الثنائية والتعاون في المنظمات الإقليمية والدولية، بما يسهم في نقل وجهات نظر متقاربة إلى المجتمع الدولي ويخدم القضايا والتحديات المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية.

تعزيزها وتطويرها. وتناول الجانبان المستجدات والتطورات الراهنة وبحثا عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها التعاون السياسي والاقتصادي. واتفق الجانبان على مواصلة التنسيق على

انطلقت في وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية بالعاصمة «بوظلي» أعمال لجنة المشاورات السياسية الأولى الإماراتية - الجورجية. جرى خلال المشاورات استعراض علاقات التعاون المشترك بين البلدين وسبل

ورشة عمل خليجية لخفض استخدام المركبات

المستنفدة لطبقة الأوزون

التي يجب التنسيق بشأنها استعداداً للمؤتمر «31» للدول الأطراف في بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون عقد في إيطاليا خلال الفترة 4-8 نوفمبر 2019.

وتشارك في الورشة ممثلون من دول مجلس التعاون، كما شارك من الأمانة العامة في هذه الورشة مدير إدارة البيئة السعودي عادل البسكي.

الأوزون وتعديلات كيغالي. وخلال الورشة تم مناقشة الالتزامات المحلية على الدول لخفض استخدام المركبات المستنفدة لطبقة الأوزون ومدى مرونة الجداول الخاصة بمركبات «HCFCs» في ظل تعديلات كيغالي، والعمل على استفادة الدول المشمولة في المادة الخامسة ومن ضمنها دول مجلس التعاون، كما تم مناقشة أهم المواضيع

تطلعت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أسس الأول في محافظة جدة، ورشة العمل الخليجية التشاورية حول المواقف التفاوضية في اجتماعات ومؤتمرات الأطراف الخاصة ببروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة

بمشاركة قوات الحرس الوطني وخفر السواحل بوزارة الداخلية

البحرين: اختتام فعاليات تمرين «فجر العواصف 23»



• الشيخ خليفة بن أحمد شهد فعاليات التمرين

شهد القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد، صباح أمس، ختام فعاليات التمرين البحري التعبوي «فجر العواصف 23» بسلاح البحرية الملكي البحرين بقوة دفاع البحرين، والذي نفذ سلاح البحرية الملكي البحريني بمشاركة عدد من أسلحة ووحدات قوة دفاع البحرين والحرس الوطني وخفر السواحل بوزارة الداخلية.

والقى قائد سلاح البحرية الملكي البحريني كلمة ترحيبية بهذه المناسبة، حيث أشاد بالدعم الكبير والاهتمام المتواصل الذي يحظى به سلاح البحرية الملكي البحريني بما كان له أكبر الأثر في تطوير قدراته وتعزيز كفاءته القتالية والتدريبية، وبعدها استمع إلى إيجاز عن أهم مراحل وأهداف التمرين.

ويهدف المناسبة، هنا القائد العام لقوة دفاع البحرين جميع المشاركين من قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية، وشكر المشرفين الذين قاموا بالتحضير والتنفيذ وإدارة التمرين على أكمل وجه. وأوضح أن الدروس المستفادة من

المنامة: انطلاق فعاليات الملتقى

الثاني لأمن المعلومات

والتجارب الناجحة في مجال الأمن السيبراني والوقوف على الأساليب الحديثة في مواجهة الجريمة الرقمية. وأشار إلى أن مواصلة عقد هذا الملتقى، وما يتضمنه من برامج وورش عمل يسهم في تعزيز منظومة التعاون والتنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية، وهو ما يتطلب العمل بشكل مستمر على توفير البرامج التدريبية المتخصصة الهادفة إلى تحسين أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات، معرباً عن شكره لكافة العاملين بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، والقائمين على مبادرة برنامج «فئة» لأمن المعلومات، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح.

بدأت أمس فعاليات الملتقى الثاني لأمن المعلومات «فئة» 2019 والذي تنظمه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية ببنادي ضباط الأمن العام بحضور رئيس محكمة التمييز نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء البحريني وعدد من كبار المسؤولين بالوزارات والمؤسسات المختلفة والمختصين في مجال أمن المعلومات بالجهات الحكومية. وأكد وزير الداخلية البحريني الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله أن حماية أمن المعلومات، من أبرز التحديات التي يجب التعامل معها بجدية، خاصة مع تزايد التهديدات الأمنية الإلكترونية، منوها إلى أهمية العمل على تبادل الخبرات

ورشة عمل خليجية لخفض استخدام المركبات
المستنفدة لطبقة الأوزون

في البحر قبل البر، وبعيدا عن السواحل والعياء الإقليمية. ونجحوا في معاركهم في مواجهة العديد من التحديات، وكانت أغلب مواجهاتهم ومعاركهم الدفاعية تجري في البحر، بجانب المعارك والمواجهات التي كانت تدور رحاها في البر، فدائماً ما كانوا يقاوتون

الدفاعية إلى جانب القوات البرية الجوية. وشدد بن أحمد على أهمية الجاهزية على المستوى القتالي والإداري وذلك من أجل الاستعداد لمواجهة التهديدات والأخطار، مستشهداً بالدور الوطني الكبير الذي قام به الأباء والأجداد ممن قاتلوا ودافعوا

هذه التمارين يجب أن يتم ربطها مع الواقع الحقيقي لتمكين رجال سلاح البحرية الملكي البحريني من أداء واجبهم المقدس بكل مقدرة في مختلف الظروف، مشيراً إلى أن سلاح البحرية الملكي البحريني سيكون في المقام الأول والمتقدم من الأسلحة التي ستقوم بالمهام